

مُحَرَّرُونَ لِلسَّابِ

خواطر

في الشَّيْبَةِ وَالْعَمَلِ

لحضرة صاحب السعادة على الشمسي باشا

يواجه الشباب المصري في هذه الأيام مشكلة لم تألف البلاد مثلها من قبل ، وهي اختلال خطير في التوازن بين عدد خريجي المدارس وبين أبواب العمل المفتوحة أمامهم . وفي هذا المقال الغيبي يرسل حضرة صاحب السعادة على الشمسي باشا نوراً قوياً يضيء المشكلة من سائر نواحيها ويقترح ما يجب الالتجاء إليه من الوسائل لتدارك مضاعفاتها .

” المحرر “

كان من أبلغ آثار الحركة القومية انتشار الشعور بحاجة البلاد الى توسيع نطاق التعليم ليتسنى لها بعد طول زمام أمورها أن تحقق المطمع الاسمي الذي تصبو اليه ، وهو السير في طريق التقدم والمدنية لكي تؤدي مصر رسالتها بين الأمم الراقية المستقلة .

ونما هذا الشعور سريعاً بين مختلف طبقات الشعب حتى أصبح قوة دفعت بوزارة المعارف الى النشاط بعد طول الركود ، فشرعت تفسر المدارس العديدة ابتدائية وثانوية وفنية وعالية .

وصادف البلاد في إبان هذه النهضة رجاء هيا للناس أسباب الاقبال على تعليم ابنائهم ، فعمت الرغبة في طلب المزيد من العلم حتى شملت طبقات من الشعب كانت لا تعنى من قبل بتعليم ابنائها أو تختفى من ذلك بالقدر اليسير . واشتد الضغط على وزارة المعارف لتقبل طلبات الالتحاق بالمدارس على الرغم من ازديادها المتواصل ، فلم تربدا من الآثار من المدارس ومن الفصول في كل مدرسة دفعا لتهمة التلكؤ في نشر التعليم ، ونزولا على ارادة الأمة التي تمثلت في الأصوات التي كانت ترتفع من حين الى آخر بالمطالبة أو بالاحتجاج .

هذه الرغبة الشاملة الملحة في طلب العلم على أوسع نطاق وبغير تريب أو إهمال هي التي غلبت الحكومة على أمرها في شأن توجيه حركة التعليم ، بغناء نظامه الحاضر وليد الثورة ، لم يعن

العناية الكافية بتحديد الأغراض ورسم الخطط التي توافق تطور حاجات البلاد وتنشى مع مقدرتها على استيعاب بحريجي المدارس على اختلاف طبقاتها .

وتعذر تخريج العدد الكافي من المدرسين الصالحين لتثقيف الشبيبة فكان ذلك النقص مع اكتظاظ المدارس وبعض كليات الجامعة بما يزيد على سعتها من آلاف التلاميذ والطلبة مما حال دون الاحتفاظ لتلك الشبيبة بمستوى الثقافة الخلق بها .

ولم تكن المدارس الفنية أحسن حالا من سواها ، فان إنشاءها قلما كان لسد حاجة حقيقية ، بل كثيرا ما كان لتخفيف الضغط عن مدارس التعليم العام . حتى لم يعد إقليم يخلو من مدرسة صناعية تعنى بتعليم صناعات عديدة كأن مصر قد استحوطت بغثة بلدا صناعيا .

وهكذا أخذت المدارس الثانوية والمتوسطة والصناعية فضلا على كليات الجامعة تخرج في كل عام آلافا من حملة الشهادات المختلفة يطلبون العمل في دوائر الحكومة لأن نشأتهم عودت الكثرة العظمى منهم على الاعتقاد منذ نعومة أظفارهم بأن ذلك هو المصير الطبيعي الذي ينتظرهم والذي يحق لهم أن يتوقعوه . ولهم في ذلك بعض العذر لما شاهدوه وسمعوا به من أن الدراسة تنتهى بأحراز الشهادة وأن الشهادة تزيل المرء عملا في ديوان يتقاضى عنه راتبا شهريا مكفولا يزداد زيادة مطردة وكثيرا ما يفترون بنعم ومزايا ذات شأن ، ويرى بصاحبه إلى أسمى مناصب الدولة .

غير أن أبواب الحكومة لم تكن لتتسع لدخول هذا العدد الكبير من الطالبين على الرغم من أن الوزارات المتعاقبة عمدت الى التوسع في التوظيف حتى ازدحمت معظم المصالح بما يزيد على حاجتها من الموظفين . ومن ثم نشأت أزمة العطلة بين حملة الشهادات الدراسية وأخذت تتفاقم سنة بعد أخرى . فأتجه نظرهم الى طرق أبواب أخرى غير باب الحكومة طلبا لعمل قد يكون أشق من وظيفة الحكومة وأقل منها دخلا ، ولكنه يضمن رزقا ثابتا على كل حال .

هذا هو الذى حدا بالحكومة وبالجمهور الى حث الشركات على فسخ مجال العمل فيها للشباب المصريين ولحريجي كليات الجامعة بوجه خاص . وقد لبي معظم المعاهد الكبيرة هذا النداء فيما نعلم . غير أن الشبيبة قد ألفت ما يلبس وظائف الحكومة من ظروف خاصة كساعات العمل والترقيات الاستثنائية وبعض المظاهر الأخرى مما يخالف العادات المرعية في الشركات ، فهى مؤسسات تدار إدارة تجارية استثمارا لأموال مساهمها ، ومثل هذه الإدارة تكافئ المنتج على إنتاجه فلا تغمط الموظف حقه ولكنها لا تغدق المال عليه بغير مقابل . فعمل الشبان الذين يطلبون العمل فيها يذكرون ذلك ليكلا تنصرف خطاهم في هذا الميدان دون خطى إخوانهم من الأجانب والشرقيين .

ومهما يكن من الأمر، فإن استخدام الشبان المصريين في الشركات والمتاجر أيا كان مبلغ اتساع نطاقه لن يهيئ حلاً لازمة المتعطلين من خريجي المدارس والكلية المصرية، فإن عددهم أعظم كثيراً من أن تتسع له أضعاف هذه الشركات فضلاً على أنه أخذ في التزايد عاماً بعد عام. فالمشكلة إذن هي أننا أصبحنا اليوم أمام اختلال خطير في التوازن بين عدد خريجي المدارس الذين ينتظرون عملاً بأجر شهري وبين أبواب العمل المفتوحة أمامهم. ويحسن أن لا يفوتنا أن بلادنا لم تصل إلى ذلك الثناء الاقتصادي الذي تكثر فيه المنشآت المالية والتجارية والصناعية ومعاهد التأهيل والملاحة البحرية والنهرية والجوية وما إليها مما يفتح أبواب العمل للآلاف من الشبان المتعلمين. ويجدر بالذكر من جهة أخرى أن مثل هذه المنشآت في بلدان الغرب لا تنجح في سبيل اختيار موظفيها إلى خريجي الجامعات إلا بقدر محدود لملاء عدد قليل من الوظائف المتاحة. والواقع أن كليات الآداب والحقوق والتجارة ما قصدتها إلى إعداد الشبان لملاء الوظائف الكتابية الصغيرة سواء في الحكومة أو في المصالح الخاصة. فاختلال التوازن الذي أشرنا إليه غير مقصور على العدد بل هو يتناول النوع أيضاً. أي أن مدارسنا تخرج من الشبان عدداً يزيد على ما للحكومة والمصالح الخاصة من مقدرة للاستيعاب، ثم إنها تزود هؤلاء الشبان ببضاعة علمية تختلف نوعاً ورتبة عما يطلب من الموظف الصغير. ولذلك نخشى أن تظل الأزمة قائمة مادام التوازن مختلاً من حيث العدد والنوع على ما ذكرنا.

ولكن هل مفاد ذلك أن يظل هؤلاء الشبان عالة على ذويهم يقضون أيامهم في البحث عن عمل ذي أجر ثابت قانعين من الغنيعة بالآيات؟ نعم إنهم يعانون عواقب نشأتهم المنزلية والمدرسية التي وجهت كل قسمهم شطر وظيفة يتقلدونها بعد نيل الشهادة المدرسية، ولكن أليس في وقائع الحال المرة التي تصدمهم اليوم ما يدفعهم إلى تغيير اتجاه تفكيرهم ويجهلهم على السعي إلى شق طريق آخر للحياة قد يكون مخفوفاً في بدايته بالأشواق ولكنه لا يلبث أمام الهمة وصديق العزيمة أن يعبد؟ أو يجوز لذي عقل وكرامة أن يجتري بذكر جهود الفقراء من الأجانب والشرقيين الذين ينزلون بريف مصر وحضرها ويصرفون السنين الطوال في الكد والحِرمان ثم لا يلبثون أن ينشئوا لأنفسهم مكانة تذكر في التجارة أو الزراعة أو الصناعة أو سواها، أيجوز الاجترار بذكر آثار هذه المهم دون الاقتداء بأصحابها.

ولما كان جيل الشبيبة الحاضر قد جنت عليه ظروف نشأته المنزلية والمدرسية فالتفت نفسه اليوم غير مسلح بسلاح الإقدام والاعتماد على النفس في معترك الحياة، فقد وجب علينا أن نتنكب طريق الأخطاء الماضية فنبادر إلى رسم سياسة ترمي إلى تزويد شبيبة الغد بهذه العدة التي لن يكون لهم غنى عنها متى حل يوم ولوجهم ميدان الكفاح في سبيل الرزق. ولا شك أن الخطط التي توضع لتحقيق هذا الغرض يجب أن يكون قوامها تعاون البيت والمدرسة

في سبيل خلق هذه النفسية الجديدة ليشب كل فتي وهو ممتلئ إيماناً بأن كل الوسائل الشريفة لكسب العيش سائغة ، فليس له أن يجعل مناط أمله الوحيد وظيفة في دوائر الحكومة أو في المصالح الخاصة ، بل يتعين عليه أن يسمو بأطباعه في الحياة إلى سائر ميادين النشاط الانساني .

كذلك يجب أن تنطوى تلك الخطط الجديدة أيضاً على تقوية الصلة بين المعلم والتلميذ لكي تصبح صلة تثقيف وتهذيب وتبادل رأى في سائر أمور الحياة ومطالبها ، لا في المسائل النظرية وحدها . وذلك ما لا يستطيع تديره إلا إذا أدرك المربي حق الإدراك أن رسالته السامية غير مقصورة على التعليم ، وأنها لا تغني بإتمام ملكة الذكاء عند الطلبة دون ملكة التفكير . ومن العجز لعلم حائذ أن يكلف التدريس والتربية لفصول تحوى عددا عظيما من التلاميذ كما يفعل اليوم . ويحسن في هذا المقام التنبيه إلى وجوب تخفيض الاجازات المدرسية فإنها تستغرق أكثر من ثلث العام وليس لهذا نظير في البلدان الأخرى . وما كانت حرارة جونا لتبرر هذه الاجازات الطويلة ، ولذلك لم ترم المدارس الأجنبية القائمة في مصر محلا لها .

ولئن كانت هذه الخواطر الوجيزة لا ترمى إلى الكلام عن التعليم في مصر من جميع نواحيه ، فانه لا مندوحة عن الإشارة إلى بعض النقاط التي تتصل بأثر التعليم في إعداد الشبان للحياة العملية ومن بينها نظام المدارس الصناعية . فان هذا النظام في رأينا يجب أن يتوخى تخريج "معلمين" أى رؤساء صناعات مدرسين لا أفندية حملة دبلومات . وهذا الرأى لا ينصرف طبعاً إلى كلية الهندسة ولا إلى مدارس الفنون والصناعات . أما التعليم التجارى فاني أرى في صدده أن تتوخى كلية التجارة تخريج عدد لا يزيد على خمسين شاباً في كل عام يلمون بالعلوم الاقتصادية والمالية والتجارية المسماة يؤهلهم إلى الاضطلاع بالانعمال التي تتطلب كفاية خاصة في هذه العلوم سواء في دوائر الحكومة أو في غيرها . أما إعداد الشبان للقيام بالأعمال الكتابية والحسابية ونحوها في المصالح العامة أو الخاصة فهمة يجب أن تؤذيها مدارس التجارة المتوسطة وهي التي يتعين عليها أن تعنى عناية خاصة بالتوجيه العملي واللغات الأجنبية .

أن كلمتي هذه لا يراد بها إلقاء لوم على أحد ، فقد طغى ضغط الحوادث حتى لم يدع لأحد سبيلاً لتدبير الأمر . وإنما أردت أن أنبه إلى أنه لم يعد لنا بعد هذه التجربة القاسية عذر إن أبطأنا في مواجهة هذه الحال ورسم الخطط التي تعد الشببة لأعمل وتتهيأ أسباب العمل لها .

على الشمسي